

دور الجامعة في تجسيد التوجه المقاولاتي لدى الجماعات الإقليمية في

الجزائر من خلال مدخل المرافقة

University role at territorial collectivities entrepreneurial orientation in Algeria through accompaniment approach

محمد قوجيل⁽¹⁾ شهرزاد ثلايجية⁽²⁾

⁽¹⁾ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

med.goudjil@gmail.com

⁽²⁾ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

tlaidjia.chahrazed@univ-ouargla.dz

ctlaidjia@gmail.com

تاريخ الملتقى: (2023/12/14)	الإعلام بالقبول: (2023/12/07)	آخر أجل للإرسال: (2023/11/30)
--------------------------------	----------------------------------	----------------------------------

الملخص:

تهدف هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على دور الجامعة الجزائرية في مساعدة الجماعات الإقليمية لتجسيد توجهها المقاولاتي من خلال إمكانية تطبيق مدخل المرافقة في سياق الجماعات الإقليمية بالجزائر، تحديدا لدى المنتخبين المحليين بشكل عام ورؤساء المجالس الشعبية البلدية بشكل خاص في ظل التشريع والتنظيم المعمول بهما، وهذا بعد تسليط الضوء على تطبيق مفهوم التوجه المقاولاتي في حقل الجماعات الإقليمية ومنه تبني صورة المنتخب-المقاول ورئيس البلدية المقاول السياسي التي نشأت وتطورت بفضل مسامية حقة بين مجالات علمية متخصصة مختلفة (العلوم السياسية، علم الاقتصاد، علوم التسيير) وأدوار الجامعة في ظل إقتصاد المعرفة.

الكلمات المفتاحية: توجه مقاولاتي؛ منتخب-مقاول؛ جامعة؛ مدخل مرافقة.

Abstract:

This article aims to study how university support territorial collectivities to shape their entrepreneurial orientation, through

university different roles in the light of the knowledge economy and the application of entrepreneurial orientation concept in territorial collectivities field as a new context. We prospect possibility of applying accompaniment approach at territorial collectivities, exactly at the elected local and specifically mayor under legislation and regulation in Algeria.

To achieve this, the adoption of elected entrepreneur posture and the mayor political entrepreneur profile, concepts which has developed thanks to a real porosity between different scientific fields (political science, economics and management sciences) may helped

key words:

Territorial Collectivities; Entrepreneurial Orientation; Elected-entrepreneur; University; Accompaniment approach.

مقدمة:

لا تزال الجزائر تسعى للالتحاق بركب الدول المتقدمة، وهذا من خلال رسم سياسات واستراتيجيات تنموية ولتطبيق هذه السياسات والاستراتيجيات تبنت منذ استقلالها مبدأي المركزية واللامركزية في تنظيمها الإداري. تتكون اللامركزية الإدارية من وحدات مرفقية وأخرى إقليمية هي الولاية والبلدية، سماها المشرع الجزائري: "الجماعات الإقليمية".

أضحى مشهد الجماعات الإقليمية (النظام المحلي) في الجزائر مؤخرا، بموجب القانون 12-19 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، المعدل والمتمم للقانون 09-84 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد الأخير، يتكون من (58 ولاية و(1541 بلدية)¹، يُنتظر منها الكثير سواء على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي، لكن هل الجماعات الإقليمية في الجزائر لا سيما البلديات كانت ولا تزال قادرة فعلا على تنويع وتوفير مواردها و/أو تحسين طرق تسييرها في ظل التشريع والتنظيم المعمول بهما دون تدخل الدولة؟

الواقع شاهدٌ على العكس، فرغم الإمكانيات الموفرة والجهود المبذولة والإصلاحات التي مرت بها الجماعات الإقليمية بالجزائر لا سيما فيما يتعلق بكل من: المنظومة التشريعية والقانونية، تكوين الإطار وتعزيز القدرات، إصلاح المالية والجباية، ترقية المقاربة التشاركية، عصنة منظومة الإعلام والاتصال إضافة إلى تفعيل الشراكة بين القطاع العام

والخاص، تفويض المرفق العام المحلي لصالح القطاع الخاص، الحوكمة والإدارة الإلكترونية؛ إلا أنها لا تزال تجد صعوبة في تحقيق الأهداف المسطرة خاصة من حيث دفع التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للفرد، بعبارة أخرى لم ترق إلى المستوى المرجو منها، سواء من الدولة أو من المواطن المحلي.

وعليه، يجب تبني : مفاهيم، مبادئ، آليات، أساليب حديثة شريطة تكييفها مع خصائص وتباين المجتمعات المحلية بالجزائر، من هذه المفاهيم: تطبيق التوجه المقاولاتي في حقل الجماعات الإقليمية، الذي لا يمكن تجسيده دون مساعدة الجامعة لا سيما باحثين متخصصين في مجال المقاولاتية، فقطاع التعليم العالي والبحث العلمي اليوم، بعد ما مر به من تطورات وإصلاحات منذ الإستقلال، أصبح يتربع على (109) مؤسسة تعليم عالي منها (54) جامعة، (09) مراكز جامعية، (11) مدرسة عليا لتكوين الأساتذة و(35) مدرسة عليا، بالإضافة إلى جامعة التكوين المتواصل و55 مؤسسة جامعية تابعة لقطاعات أخرى و14 مؤسسة خاصة².

كل هذه البنى التحتية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مع التأطير الإداري والبيداغوجي المجدد له؛ يجعله قادرا على بعث ديناميكية مستجدة ورؤية مستقبلية تدعم الجامعة الجزائرية في القيام بأدوارها وفق الإتجاهات الحديثة للدولة الجزائرية في ظل التحولات والإصلاحات لا سيما الإقتصادية منها بمشاركة كل الفاعلين على حد السواء.

ويُطرح التساؤل: كيف يتسنى للجامعة مرافقة الجماعات الإقليمية في الجزائر وتمكينها من بلورة وتجسيد توجهها المقاولاتي في ظل التشريع والتنظيم المعول بهما؟

في محاولة للإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذه المداخلة إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: تطبيق التوجه المقاولاتي في حقل الجماعات الإقليمية،

المبحث الثاني: دور الجامعة الجزائرية في دعم التوجه المقاولاتي لدى الجماعات الإقليمية.

المبحث الثالث: مرافقة المنتخب المحلي كمدخل لتجسيد هذا الدور مع إمكانية التطبيق في ظل التشريع والتنظيم المعمول بهما في الجزائر.

المبحث الأول : تطبيق مفهوم التوجه المقاولاتي في حقل الجماعات الإقليمية

منذ ظهوره لأول مرة في أعمال (داني ميلر Danny Miller) سنة (1983)، عرف مصطلح "التوجه المقاولاتي" كيف يفرض نفسه في علوم التسيير ليصبح فيما بعد أحد أكثر المفاهيم أهمية في حقل المقاولاتية، فقد استخدم "داني ميلر" المتغيرات المستنبطة من أطروحته بعنوان: صناعة الإستراتيجية في سياق: عشر نماذج أولية تطبيقية سنة (1976) لقياس التوجه المقاولاتي، وهي: الابتكار، المخاطرة، الإستباقية³. هذه المتغيرات باتت تُعبر عن الأبعاد الأصلية الثلاثة لهذا المفهوم، وفي سنة (1996) إقترحا "لامبكين" و "جريجوري داس" بعدين آخرين هما: الاستقلالية، عدوانية (شراسة) التنافس⁴، لتصبح خمسة أبعاد. منذ ذلك الحين زاد اهتمام المجتمع العلمي بدراسة ظاهرة التوجه المقاولاتي في المؤسسات الإقتصادية أي القطاع الخاص حيث كانت في الغالب الدراسات والبحوث الأكاديمية ما تتناول هذا المفهوم من خلال دراسة العلاقة: التوجه المقاولاتي/الاستراتيجية أو التوجه المقاولاتي/أداء المؤسسة، إلا أنه هناك بعض الأعمال النادرة حول التوجه المقاولاتي في المنظمات غير الربحية والتي كانت بمثابة دعامة تأسيسية لبروز هذا المفهوم في القطاع غير الربحي.

بالنسبة لتعريف التوجه المقاولاتي فقد أحصا (جفري كوفين وويليام وولز Covin & Wales) وبشكل غير شامل ثلاثة عشرة (13) تعريفا لمصطلح التوجه المقاولاتي⁵؛ مما يدل على اهتمام المجتمع العلمي المتزايد وفي نفس الوقت على الإختلافات التي أثارها ولا يزال يثيرها هذا المفهوم. ويشير التوجه المقاولاتي إلى العمليات والممارسات والقرارات التي تؤدي إلى دخول جديد، على أن تتضمن هذه العمليات والممارسات والقرارات واحدة أو أكثر من الأبعاد التالية: الميل إلى التصرف بشكل مستقل، إلى الرغبة في الابتكار، والمخاطرة، والميل إلى أن تكون عدوانيا تجاه المنافسين وأن تكون استباقيا لاقتناص فرص السوق⁶.

المطلب الأول: التوجه المقاولاتي والقطاع غير الربحي

بالنسبة إلى "بومول وبليندر" (Baumol & Blinder)، يتم تنظيم النشاط الاقتصادي حول جهات فاعلة مختلفة مثل المؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة والهيئات غير الربحية التي تُخصص الموارد النادرة من أجل تلبية إحتياجات المجتمع. فالمنظمات غير الربحية تظهر على وجه التحديد لتلبية إحتياجات المجتمعات التي لا تلبها السوق، لذلك يتم تشكيلها وإنشائها لتحقيق مهمة إجتماعية، فهي لا توزع الدخل في شكل أرباح وتشكل قطاعا غير

- متجانس للغاية، ونجد في هذا النوع من المنظمات: المنظمات غير الحكومية والمؤسسات العامة والجمعيات والتجمعات الدينية والجماعات الإقليمية وحتى الأحزاب السياسية⁷.
- كما يري (موريس وآخرون Morris)، أنه بعض المنظمات غير الربحية تتبنى سلوكا مقاولاتيا لأسباب تتجاوز منطق الربح الذي يسود المؤسسة (أي القطاع الخاص)، هي:
- مواجهة منطق ندرة الموارد حيث يدفعهم الشعور بالحاجة الملحة لتحسين آلية جمع الموارد وتخصيصها إلى التفكير في تنويع مصادر الدخل، والبحث عن طرق تمويل بديلة ومدى ملائمة استخدامها،
 - الشعور بأن تلبية المطالب المعبرة عن الاحتياجات الاجتماعية تتجاوز قدرة منظماتهم،
 - فعدم قدرة المنتخبين المحليين على التغلب على البطالة في أقاليمهم المحددة قانونا، هو مثال على هذا النوع من الأسباب التي تدفعهم إلى تبني توجه مقاولاتي في إدارة جماعتهم الإقليمية خلال فترة عهدهم الانتخابية،
 - إدراك الفرص الجديدة لخلق قيمة إجتماعية⁸.

في حين يؤكد (فرانسوا فاكشيني Facchini)، على أن السعي وراء الربح ليس غائبا تماما في السياق السياسي، رغم أنه يتخذ أشكالا أخرى غير الربح الاقتصادي، ليحدد ثلاثة أنواع من الأرباح السياسية: الربح الافتراضي أو المفترس (Profit de Predation)، حيث تُستخدم السلطة السياسية للحصول على جزء من ثروة الآخرين بوسائل أخرى غير السرقة، الربح الجماعي (Profit Collectif) ويتم جنيه عن طريق تحمل تكلفة العمل الجماعي مما يتيح للجماعة فرصة تحقيق مصالحها المشتركة أي المقاول السياسي وأفراد الجماعة ككل. ربح التنسيق (Profit de Coordination) أو ربح التمثيل (التخصص) السياسي (Profit de Spécialisation Politique) وهنا يستخدم التخصص السياسي كوسيلة لجني الأرباح السياسية، حيث يقدم "المنتخب-المقاول" كعرض السياسات العمومية التي من المحتمل أن تثير إهتمام الناخبين الذين يمثلون الطلب من منظور مقارنة "السوق السياسية"، ومنه يمكن تعريف هذا النوع من الربح السياسي على أنه الفرق بين النتيجة الحقيقية لكل عرض سياسي مقارنة بالنتيجة الضرورية لوضع حيز التنفيذ البرنامج الانتخابي الذي حصل المترشح من أجله على أصواته الانتخابية⁹.

بالتالي، لا يمكن حصر ودراسة وتطبيق مفهوم التوجه المقاولاتي في القطاع الخاص وتحديد المؤسسة الاقتصادية، فهو يتعدى الحدود الفاصلة بين التخصصات العلمية ليصنع له مكانة وأثر في الإدارة العمومية كمجال تخصص علمي بشكل عام وفي حقل الجماعات الإقليمية بشكل خاص تحديدا لدى المنتخبين المحليين، وبهذا برزت مصطلحات أو مفاهيم: "المنتخب المقاول"، "العمدة المقاول" أو "رئيس البلدية المقاول السياسي".

المطلب الأول: بروز وتطور مفهوم التوجه المقاولاتي في حقل الجماعات

الإقليمية

شكلت نظريتنا شومبيتر (1934) وكيرزني (1973) عن المقاول القاعدة المشتركة لمفهوم "المنتخب المقاول" على حد سواء في كل من العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والإدارة العمومية (Public Management). في الواقع، إنه انطلاقا من التساؤلات المتعلقة بالابتكار واكتشاف الفرص، تم تطوير الأعمال الخاصة بكل مجال من هذه المجالات العلمية¹⁰؛ إذ ظهر مفهوم المقاول السياسي كدلالة على "رجل السياسة" في العلوم السياسية، الذي سرعان ما تم استثماره هذا في العلوم الاقتصادية لينشأ مفهوم المقاول السياسي بمعنى "رجل إقتصاد" ثم كـ "رجل عمومي" في علوم الإدارة.

وبهذا، اتجهت العلوم السياسية نحو الأسئلة المتعلقة بالسلطة، بينما ركزت العلوم الاقتصادية على تلك المتعلقة بالأرباح السياسية¹¹، أما مجال الإدارة العمومية فقد تناول في كثير من الأحيان فكرة المقاول السياسي ضمن المفهوم الواسع للمقاول العمومي، والتي تمحورت حول الرهانات المتعلقة بأداء الوظيفة العمومية وبشكل هامشي أكبر لدى المنتخبين المحليين¹²، في حين أنه قامت دراسات متخصصة أخرى بوضع تصنيفات للمنتخب-المقاول وتوالت بعد ذلك مصطلحات: "المنتخب-المقاول" و"المنتخب المحلي المقاول" و"العمدة (أو رئيس البلدية) المنتخب-المقاول" أو "العمدة (أو رئيس البلدية) المقاول-السياسي".

الفرع الأول: تطور هذا المفهوم في حقل الجماعات الإقليمية

تناول (ديديه نوبيل Nobile) هذا التقاطع أو الالتقاء بين عدة تخصصات علمية والذي يشكل أساس البحوث والدراسات حول مفهوم المنتخب-المقاول، ونوجيزه على النحو التالي:

أولا - في العلوم السياسية:

رجل السياسة (homo politicus) هو منتخب يتمتع بقدرة خاصة على اقتراح الأفكار المبتكرة وتنفيذ استراتيجيات التحالف والوساطة الهادفة إلى الحصول على الدعم اللازم لإبراز سياسات جديدة، بالتالي يُعتبر مستثمرا يُقاس عائده على الاستثمار بعدد القوانين التي سُنّت لصالحه¹³.

ثانيا - في علم الاقتصاد:

رجل الاقتصاد (homo æconomicus) الشخص المختار هنا مدفوع بمنطق الربح، المعروف باسم "الاقتباس"، حيث سيستخدم سلطته لاحتكار ثروات الآخرين. يمكن أن يكون هذا الربح أيضاً "جماعياً"، بمعنى آخر أن المنتخب سيحقق ربحاً بمعنى مصلحته الشخصية من خلال العمل من أجل المصلحة العامة. هذا المنطق، المتأثر بالخيار العمومي، يقوم على فكرة السوق السياسي حيث يلتقي منتخبون يعرضون سياسات عمومية ومواطنون، يمثلون طلب انتخابي يجب إشباعه¹⁴.

ثالثا - في علوم الإدارة:

رجل عمومي (homo publicus) تأتي هذه الرؤية تحديدا من الإدارة العمومية، وتُعلم أوتنبئ بظهور المنتخب-المقاول، الذي يقود ديناميكية جديدة وتغييرات داخل جماعته الإقليمية.

الفرع الثاني: ظهور مفهوم المنتخب-المقاول في حقل الجماعات الإقليمية

انطلاقا من هذه الدعامة الأخيرة، دعامة الإدارة العمومية، قام ديديه نوبيل بإحصاء ثلاث دراسات تأسيسية لبروز مفهوم المنتخب-المقاول في حقل الجماعات الإقليمية وهي:

أولا - الدراسة الأولى:

دراسة منبثقة عن كتاب لـ (Le Duff & Orange) صدر سنة (1996)، يقترح تصنيف لرؤساء البلديات في المدن الفرنسية، ميز الكاتبان في البداية بين "بلدية-مؤسسة" (Mairie-entreprise) و"رئيس البلدية-المقاول" أو "العمدة-المقاول" حيث لا يمكن تقليص أو إختزال دور هذا الأخير في دور مدير (أو مسير) "البلدية-المؤسسة"، فالبلدية بوصفها كهيئة تنتج خدمات غير ربحية لكن أيضا خدمات تقع في حدود الفضاء () الربحي وللقيام بذلك ومثل المؤسسات الخاصة تحتكم () على هيئات، أفراد، وموارد وهي أكثر فأكثر تميل إلى أساليب

الإدارة المنتهجة في المؤسسات الاقتصادية. أما الثاني فهو رئيس بلدية لديه القدرة على تطوير رؤية، لتغيير وجه مدينته، من خلال الإسقاط في مستقبل وليس فقط رئيس بلدية يقوم بتسيير البلدية والخدمات البلدية. أيضا توصلت هذه الدراسة الكمية إلى وضع تصنيف لرئيس البلدية من خلال تحديد أربع أشكال أو صور لرؤساء بلديات المدن الفرنسية التي يفوق عدد سكانها 30.000 نسمة وفق إدارتهم للديون وإدارة نفقاتهم الاستثمارية¹⁵.

ثانيا - الدراسة الثانية:

دراسة لـ (دافيد أوروون David Huron) سنة (2001)، بعنوان: "تصنيف رؤساء البلديات المقاولين السياسيين كمساعدة للمجلس في البلديات" منشورة، هي في الأصل جزء من أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه تخصص إدارة عمومية محلية سنة (1999)، الموسومة بـ "رئيس البلدية المقاول السياسي: دراسة البلديات الفرنسية الأكثر من 20.000 نسمة". هدفت الدراسة إلى وضع تصنيف لرئيس البلدية المقاول السياسي، من خلال تسليط الضوء على إشكالية تحديد الصفات اللازمة أو الضرورية، التي تؤهل رئيس البلدية ليصبح مقاول سياسي من خلال القيام بدراسة استقصائية وطنية باستخدام استبانة موجهة إلى أربعمئة (400) رئيس بلدية لبلديات التي يزيد عدد ساكنتها عن 20.000 نسمة باستثناء العاصمة باريس والبلديات التابعة لمقاطعات (أو محافظات) ما وراء البحار توصل الباحث إلى: إقتراح تصنيف لرئيس البلدية المقاول السياسي من أربع (04) أشكال وهي: الكامل، عون عدم التوازن، الشريك، ومدير للأجندة السياسية، بالإضافة إلى تحديد المخاطر المرتبطة بكل صنف¹⁶.

ثالثا- الدراسة الثانية :

دراسة لـ (زَربِناتي وسُويتاريس "Zerbinati & Souitaris") منشورة سنة (2005) بعنوان: "المقاولاتية في القطاع العمومي: دراسة تحليلية في الحكم المحلي الأوروبي"، هي لا تتعلق بالمنتخبين المحليين بالمعنى الدقيق للكلمة لكن بسمات المقاول أو الملامح المقاولاتية لموظفي الخدمة المدنية ومسؤولي البلديات المشاركين في المنافسة لمنح التمويل الهيكلي الأوروبي؛ إلا أن هذه الدراسة الكيفية مهدت الطريق للتقريب بين الإدارة العمومية والمقاولاتية، حيث كمنت الفكرة في استخدام شبكة تحليل المقاولاتية لـ (ستيفنسون Stevenson) (1997)

من طرف الباحثين بهدف محاولة شرح كيفية حدوث هذه المنافسة من خلال عشر دراسات حالة معمقة¹⁷.

بالتالي، فتحت هذه الدراسات التأسيسية الثلاث سياقاً بحثياً جديداً لظاهرة التوجه المقاولاتي، حيث ظهر التفاف مجموعة من الباحثين والدارسين حول دراسة وتطبيق مفهوم التوجه المقاولاتي في القطاع الربحي بشكل عام وفي حقل الجماعات الإقليمية بشكل خاص من خلال التركيز على المنتخبين وسير عهدهم الانتخابية وكيفية تسير جماعاتهم الإقليمية ومن هذه الأعمال: (Dethou, 2020; Facchini, 2006; Huron, 2001; Jaziri, 2019; Morris, Webb, & Franklin, 2011; Nobile, 2013, 2021; Nobile & Husson, 2015, 2017; Zerbinati & Souitaris, 2005)

المبحث الثاني: مكانة الجامعة في دعم التوجه المقاولاتي لدى الجماعات الإقليمية

يقاس في الوقت الحاضر، تقدم المجتمعات بدرجة وقوة إمتلاكها للمعرفة، فالمجتمعات المتقدمة هي المجتمعات الأكثر معرفة، هذه الأخيرة مكنتها من السيطرة على العالم إقتصادياً، سياسياً، إجتماعياً وحتى ثقافياً ويرجع الفضل في النتائج المعرفي القوي إلى تقدم ورقي الجامعات ومستوى البحث العلمي في هذه المجتمعات. فالجامعة الجزائرية شهدت جملة من التطورات والإصلاحات بهدف تمكينها من القيام بوظائفها وجعلها أداة فاعلة حقا في تحقيق التنمية والرقى بالمجتمع الجزائري إلى مجتمع المعرفة وهذا من خلال جودة مخرجاتها.

وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث بإيجاز إلى ماهية الجامعة ووظائفها الكلاسيكية وتطور هذه الوظائف في ظل اقتصاد المعرفة، ثم نشأة وتطور الجامعة الجزائرية ومكانتها.

المطلب الأول: ماهية الجامعة وتطورها في ظل إقتصاد المعرفة

يرجع أصل مصطلح جامعة (Université) إلى اللغة اللاتينية فهو مشتق من مصطلح (Universitas) الذي يعني الاتحاد والتجمع، إستخدم ابتداء من القرن الرابع عشر ميلادي ليبدل على الجامعة بمدلولها الحالي¹⁸. عرفها "كارل سبرس" كونها أهم مصادر القوة السياسية والإقتصادية تهئ رجالا يستطيعون مواصلة تعلمهم الذاتي وإتقانه والتأثير في البيئة بواسطة التوصليل الجيد¹⁹.

أما "مراد بن أشهو" يرى الجامعة على أنها مؤسسة أوجدها أناس لتحقيق أهداف ملموسة ومتعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه واتجاهاته السياسية والإقتصادية والاجتماعية ومن ثم تصبح الجامعة مؤسسة تكوين لا تحدد أهدافها من جانب واحد ومن داخل جهازها بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي يقوم على أساسه والذي يعطيها هو وحده حياة ومعنى ووجوداً²⁰.

وفي ذات السياق يعرف "نيومان" الجامعة إنطلاقاً من التركيز على الوظائف الأساسية لها، فوظيفتها تتجلى في توليد حضارة العقل، وتدريب قادة المجتمع على إمتلاك القوة والصلابة وشمولية وبراعة الفكر والسيطرة على طاقاتهم إلى الحاسة الدقيقة لتغيير الأشياء التي تمر أمامهم²¹.

الفرع الأول: الوظائف الكلاسيكية للجامعة

في الواقع، رغم تعدد وظائف الجامعة وإختلافها؛ إلا أنها متداخلة ومتكاملة ومتراصة، مما يزيد من درجة تعقيدها وأهميتها في نفس الوقت، بالتالي صعوبة رسم حدود فاصلة بينها. عموماً يمكن تضمين الوظائف الرئيسية (التقليدية) للجامعة في إطار ثلاث (03) محاور كبرى²² هي:

أ- وظيفة إعداد القوى البشرية:

تعد هذه الوظيفة من أبرز الوظائف، كونها المحور الأساسي الذي تبنى عليه الوحدة التكوينية للمعرفة، فالمنتج الذي تخرجه الجامعة يحمل على عاتقه مسؤولية البحث والابتكار والابداع²³، فالجامعة تعمل على تأهيل المورد البشري شريطة أن تواكب مختلف المتطلبات الضرورية التي تفرضها التركيبة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ...، فهي تنتج قوى بشرية كفوءة، في إمكانها تحمل مسؤوليات قيادية في المجتمع.

لهذا تعنى الدول بجودة عملية التخطيط أو إعادة التخطيط للتعليم العالي لأغراض خاصة منذ عهود. فمثلاً تشكلت في بريطانيا لجنة سنة 1961 من أجل النظر في إمكانية التخطيط للتعليم العالي، لتُقدم هذه اللجنة تقريرها سنة 1963 المعروف بتقرير (روبينز Robbins)، الذي تضمن تحديد أهداف التعليم العالي بالتركيز على العنصر البشري كالآتي:

- تعلم المهارات المناسبة للقيام بدور في التقسيم العام للعمل،
- ترقية الإمكانات العقلية العامة بحيث لا يكون الهدف تخرج أخصائيين فحسب بل يتعدى ليؤدي إلى تكوين مواطنين مثقفين،

- المساهمة في تقديم المعارف والبحث عن الحقيقة،
 - العمل على نقل أسس الحضارة والقواعد الأساسية لخلق المواطن الصالح²⁴.
- يُستخلص من هذه الأهداف أن الجامعة تتسع في وظيفة إعداد المورد البشري المتخصص والكفاء لتشمل وظيفة إعداد البحوث العلمية، التي من شأنها معالجة مشكلات إجتماعية، إقتصادية، بيئية، سياسية، الخ أي خدمة المجتمع.

ب- وظيفة البحث العلمي:

البحث العلمي هو الذي يفرق الجامعة عن مراحل التعليم العام (إبتدائي، متوسط، ثانوي) فهو يمنحها المعنى الحقيقي لها²⁵ (بوساحة نجا، 2018، صفحة 159)، فالجامعة بالإضافة إلى كونها مؤسسة تعليمية فهي مؤسسة بحث وتطوير هدفها دراسة وتحليل وحل المشكلات المجتمع المختلفة والمتزايدة والمتطورة بتطوره.

فالجامعة كمؤسسة بحث وتطوير عليها توفير المناخ المناسب والمشجع للبحث التطوير من خلال توفير الدعم المادي المعنوي على حد سواء للأساتذة باعتبارهم باحثين متمرسين والطلبة كباحثين مستقبليين.

يعد البحث العلمي أصعب وظيفة للجامعة حيث يترتب عليها صنع أدغة أو عقول قادرة على الإبداع والإبتكار لحل مشكلات المجتمع وبذلك الرقي بالمجتمع وتحقيق الرفاء للجميع، بهذا يتجلى ترابط وتداخل وتكامل وظيفتي إعداد المورد البشري والبحث العلمي مع خدمة المجتمع.

ت- وظيفة خدمة المجتمع:

مما سبق الجامعة هي في خدمة المجتمع من خلال مخرجاتها من المورد البشري والبحث العلمي والتطوير، فالجامعة لزاما عليها القيام بالدراسات والبحوث التي تمت الصلة بمتطلبات ومشكلات المجتمع، المنشأ بها خاصة والمجتمعات الدولية عامة، فهي نسق مفتوح تتأثر بالمجتمع المتواجدة به بشكل خاص والمجتمعات الدولية بشكل عام.

فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة عضوية ذات أبعاد مترابطة، هذه العلاقة تتأثر بنوعية المجتمع وفلسفته ونظام الحكم به، فأى تغيير يطرأ في المجتمع يؤثر على الجامعة²⁶، من جهة، ومن جهة أخرى الجامعة تؤثر على المجتمع من خلال صنع قيادات قادرة على التغيير و/أو صانعي الثروة.

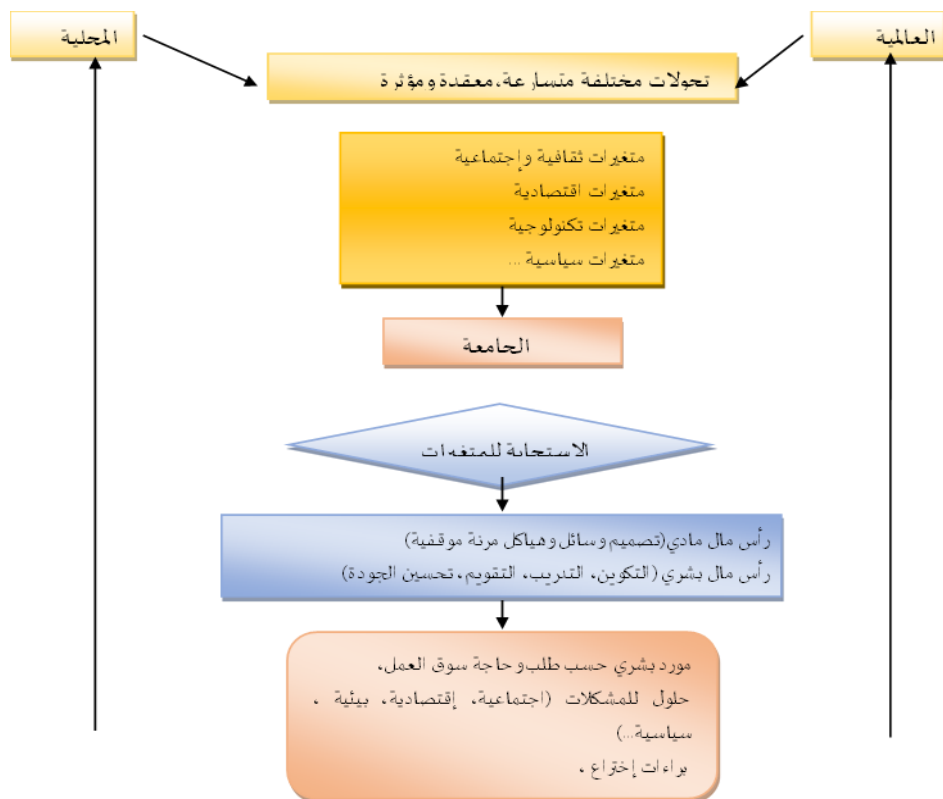
الفرع الثاني: الجامعة في ظل إقتصاد المعرفة

كان لزاما على الجامعة أن تغير من وظائفها الكلاسيكية للتكيف مع تداعيات العولمة والتطور التكنولوجي المتسارع لا سيما في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فقد سمحت الشبكة العنكبوتية (الأنترنات) بتنوع سبل الحصول على المعرفة واتساع رقعتها إلى العلمية وسرعتها الآتية من خلال الولوج المباشر إلى المكتبات الوطنية والدولية ومواقع المجالات العلمية المحكمة والدوريات سواء كانت تعتمد نظام الخدمة المجانية أو الإشتراك المباشر وتوظيف التكنولوجيا الرقمية في مجال التدريب والمحاكاة والابتكار... إلخ، بهذا تحطم كلا من قيدي الوقت والمكان.

بالنسبة لوظيفة إعداد قوى البشرية فقد أثرت هذه المتغيرات المتسارعة والمتجددة بشكل مباشر على آليات التعاطي مع المورد البشري أو ما أصبح يطلق عليه برأس المال البشري كأحد أهم عناصر التنمية؛ مما جعل الجامعة تواجه أكبر تحد في تكوين رأس المال البشري من خلال البحث عن طرائق وآليات التعليم في الجامعة المعاصرة، بالتالي مواكبة كل التغيرات الحالية والمستقبلية²⁷.

على غرار جانب المورد البشري، تأثرت وظيفة البحث العلمي هي أيضا بكل من التحول من أنظمة العلوم الوطنية إلى شبكات العلوم العالمية، تحول المعرفة إلى رأس مال ودمج العمل الأكاديمي في الإقتصاد الصناعي²⁸.

وجدت الجامعة المعاصرة نفسها مجبرة على تلبية احتياجات ومتطلبات المجتمع في ظل تزايد المنافسة الدولية، فالفرد في مجتمع ما، أصبحت لديه تطلعات ورغبات متعددة ومتنوعة بعد انفتاحه على المجتمع الدولي (العالمي). بالتالي على الجامعة رصد التحولات المتسارعة والمعقدة والمتجددة ثم تحديد المتغيرات ودرجة تأثيرها من أجل وضع خطط وآليات تستجيب لمختلف هذه المتغيرات من أجل ضمان نتاج معرفي يساير المتطلبات على المستوى المحلي والدولي (الشكل رقم:1)



شكل رقم: 1 تكىف الجامعة مع المتغىراء المحلية والءولىة

المصءر: أنظر بوآنىة قوى، 2005، مرآع سابق، ص 168، بءصرف

المطلب الثانى: الجامعة الجزائرىة

الفرع الأول: النشاء والتطور

ءءء جامعة الجزائر من أقءم الجماعات فى الوطن العربى والقارة الإفرىقىة²⁹، ءأسست سنة 1910 من طرف المآءل الفرنسى، الذى قام قبلها بإنشاء عءءا من المءارس، ءركزت كلها بعاصمة البلاد منها المءرسة الوطنىة للءآارة سنة 1900 والمءرسة الوطنىة العلىا للزراعة

الزراعية سنة (1909)، أما المدرسة الوطنية للفنون التطبيقية تأسست سنة (1909)³⁰. خصصت هذه المؤسسات لأبناء الأوروربيين وحدهم ولم يلتحق بها إلا عددا قليل من أبناء الجزائريين.

عشية الإستقلال كان عدد طلاب جامعة الجزائر (500) طالب، هذا العدد تقريبا يساوي شباب الجزائر الذين التحقوا بمختلف الجامعات الأجنبية وكان عدد الجزائريين أصحاب الشهادات لا يتعدى العشرات³¹، في سنة 1963 وصل عدد الطلبة حوالي (2500) طالب³².

يهدف تكييف التعليم العالي مع سياق السيادة الوطنية، تم إفتتاح فتح معاهد التكنولوجيا الملحقة بوزارات مختلفة سنة 1969 لتلبية الطلب الملح على المديرين التنفيذيين والفنيين³³ وتبنى مجلس الثورة والحكومة في جويلية 1971 نصوص التشريعية والتنظيمية المتضمنة هيكلية التعليم العالي، التي كانت محل تطبيق في شهر سبتمبر من نفس السنة، بذلك كان إنشاء أول وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الحرة المستقلة³⁴.

فيما بعد جاء إصلاح 1971، الذي شكل اللجنة الأولى في إرساء معالم جامعة جزائرية بعيدة عن السيطرة الفرنسية مُدمجة في عملية التنمية من خلال تكوين أكبر عدد ممكن من الإطارات المتخصصة التي كانت البلاد بحاجة إليهم في مرحلة البناء والتشييد، أما سنة 1981 فقد شكل تطبيق الخريطة الجامعية سنة 1981، التي تضمنت تخطيطا للتعليم العالي إلى غاية سنة 2000، إستجابة إلى متطلبات الإقتصاد الوطني آنذاك، وكان له أثر واضح على تنظيم الجامعة تحت شعارات ديمقراطية التعليم والجزأة والتعريب³⁵.

وبهذا يتجلى أن الجامعة الجزائرية شأنها شأن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في العالم تحاول دائما تسعى إلى تحسين وتطوير آلياتها من خلال رصد التحولات المتسارعة والمعقدة والمتجددة ثم تحديد المتغيرات ودرجة تأثيرها من أجل وضع خطط وآليات تستجيب لمختلف هذه المتغيرات لضمان نتاج معرفي يساير المتطلبات على المستوى المحلي والدولي.

لهذا في سنة 2004 ويهدف وضع منظومة تعليمية تتطابق مع المعايير الدولية وتكوين إطارات بمقاييس عالمية ونتاج بحث علمي يرقى إلى حل مختلف مشكلات المجتمع الجزائري ويتعدى إلى حل مشكلات المجتمع الدولي، إضافة إلى تلبية تطلعات ورغبات متجددة ومتنوعة للمواطن الجزائري خاصة بعد انفتاحه على العالم، قامت الجامعة الجزائرية بتطبيق نظام ل.م.د (ليسانس. ماستر. دكتوراه)، الذي تم إعتماده في الدول الأنجلوساكسونية إثر ظهوره سنة 1987.

الفرع الثاني: مكانة الجامعة الجزائرية

إن ما عايشه العالم خلال السنوات الأخيرة في ظل الظروف الإستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا، ظروف شكلت تهديد ذا بعد كوني، فالعالم أصيب بحالة شلل وتحولت الدول إلى جزر منعزلة، هجر التلاميذ والطلبة مقاعد الدراسة، إجراءات الحجر الصحي ... هذه الأزمة وضعت تجارب الدول والمؤسسات والشركات أمام رهان حقيقي يتمثل في كيفية مواجهة والاستمرار لتقديم الخدمات والنجاة، مع الحفاظ على سلامة الموظفين والمتعاملين.

الجزائر لم تكن بمعزل عن هذه التداعيات وتحركت على كل الجبهات لاحتواء الأزمة، في ظل الجزائر الجديدة لاحتواء تداعيات الجائحة حيث انتقلت، بمرونة وسلاسة الجامعة الجزائرية إلى التعليم الهجين والتفويج وهو مزيج بين التعليم الحضوري والتعليم "عن بعد" من جهة و لعب مجتمع الباحثين والمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي دورا فعالا في مجابهة الأزمة من جهة ثانية وهذا من خلال ما يلي:

- "استشراف المستقبل وإجراء بحوث متقدمة،
- إنتاج وسائل التعقيم والتطهير لفائدة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومرافق الخدمات الجامعية،
- تصميم أقنعة واقية بمقاييس عالمية في إطار اتفاقية بين جامعة الحاج لخضر باتنة وجامعة مصطفى بن بولعيد باتنة 2 ومركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة،
- إعداد تطبيقات تعتمد على الذكاء الاصطناعي،
- إعتما 11 مخبر بحث على مستوى عدد من الجامعات ومركز البحث في البيوتكنولوجيا للفحص والكشف عن فيروس كورونا بالتنسيق مع معهد باستور، حيث تم وضعها تحت تصرف مديريات الصحة بالولايات المعنية"³⁶ كبداية.

مما سبق يتضح سعي الجامعة الجزائرية في وترسيخ مكانتها لمواجهة التحديات وأداء المهام المنوطة بها وحل المشكلات على المستوى المحلي والوطني وحتى الدولي، وهذا من خلال تعزيز انفتاحها على محيطها الاقتصادي والاجتماعي ووضع الآليات الإجرائية لتقريب الجامعة الجزائرية من المؤسسة فضلا عن توطيد انفتاحها على محيطها الإقليمي والدولي في إطار رؤية شاملة تهدف إلى الارتقاء لتحقيق أفضل المراتب بحسب مؤشرات التقييم والتصنيف الدولي.

أولا- الجامعة والمؤسسة :

تتسم العلاقة بين بين الجامعة والمؤسسة في الجزائر بفجوة كبيرة ويمكن القول أنهما على مسارين متوازيين إلى حد ما ولكي تستطيع الجامعة الجزائرية حل المشكلات الاقتصادية وجب عليها أن تغير نظرتها اتجاه المؤسسة والعكس صحيح، وذلك من خلال بناء لغة مشتركة وفق علاقة رابح/رابح، فعلى الجامعة التوقف عن ركن وتخزين الأبحاث والدراسات في المكتبات وحصرها في الاستخدام الأكاديمي البحث بل السعي إلى الترويج لهذه الأبحاث، في نفس الوقت على المؤسسة الجزائرية اللجوء إلى المجتمع العلمي والبحثي لحل مشكلاتها وبالتالي استغلال الطاقات الشابة والوطنية ودعم إبتكاراتهم وإختراعاتهم بدلا من اللجوء إلى مكاتب دراسات أجنبية تكلفتها بالعملة الصعبة.

ثانيا - الجامعة والمقاولاتية :

إن تبني إستراتيجية الإبتكار يصب في منحنى إرساء مفهوم التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين ولا يتأتى ذلك إلا من خلال غرس ونشر الفكر المقاولاتي من خلال التعليم والتدريب . فتعليم المقاولاتية للطلبة وتشجيعهم على أخذ دورات تدريبية بهدف بناء الفكر لديهم ثم صقل قدراتهم ومهاراتهم مما يمكنهم من ترجمة توجههم المقاولاتي؛ أي شباب يميل نحو الإبتكار وقادر على تجسيد إبداعاته، سباق إلى اقتناص الفرص المناسبة بعد رصدها، مستقل في أفكاره وذمته المالية مما يسمح له بالبقاء والإستمرار في بيئة تتسم بالتغيير والتعقيد وعدوانية التنافس، بالتالي زيادة في عدد المقاولين المستقبليين والمحتملين. لتحقيق ذلك، قامت الجامعة بجملة من التدابير والإجراءات منها :

إدراج مقياس المقاولاتية بالجامعات الجزائرية: حاليا يتم تدريس مقياس المقاولاتية في جل التخصصات بشكل عام وتخصص بشكل خاص في كليات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في بعض الجامعات إضافة إلى فتح تكوين دكتوراه في المقاولاتية، إستحداث دور المقاولاتية التي أصبحت مؤخرا مراكز تطور المقاولاتية وحاضنات الأعمال بالجامعات الجزائرية ،

مساعدة الطلبة على تسجيل براءات إختراعاتهم ...

ثالثا - الجامعة والجماعات الإقليمية:

إذا كانت الهوية كبيرة بين الجامعة الجزائرية والمؤسسة الاقتصادية فما يكون حال العلاقة بين الجامعة والجماعات الإقليمية؟ ففي المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) مثلا،

كانت نتيجة البحث وفق الكلمات المفتاحية: الجماعات الإقليمية، الجماعات المحلية، الإدارة المحلية حوالي (664) مقال علمي منشور لكن هل تبنت الجماعات الإقليمية هذه الدراسات؟ هل هي على اطلاع بها أصلاً؟ فهذه الدراسات هي لأغراض أكاديمية بحثية (التحضر لنيل شهادة الدكتوراه، التأهيل الجامعي، ...)، حتى عند القيام بالدراسة الميدانية فالجامعة تمنح لك طلب تسهيلات لدى الجماعة الإقليمية (البلدية، الولاية) موضوع الدراسة فقط وعلى الباحث أو الدراس مجابهة مصيره مع السلطات المحلية بالسماح له ومنحه المعطيات.

وعليه، في ظل غياب حلقة الوصل بين الأكاديميين والممارسين ومعضلة الممارس والباحث الأكاديمي في نفس الوقت كبيرة مقارنة مع تجربته وخبرته الميدانية ومحاولات تجسيد وتطبيق بحثه على أرض الواقع.

على عكس ذلك في فرنسا مثلاً تم وضع حيز التنفيذ جهاز مرافقة المنتخب -المقاول لدى المجلس الإقليمي لورين، من أجل هيكلة شعبة الصحة والتكنولوجيات الحيوية في إطار إستراتيجية الابتكار الخاصة بإقليم لورين، من طرف باحثين تابعين إلى جامعة لورين وبالتحديد (فريق IDéO© *) التابع للمركز الأوروبي للبحث في الإقتصاد المالي وتسيير المؤسسات (CEREFGE***)، الذين طوروا طريقة مرافقة خاصة بالمنتخب-المقاول، بناء على طلب من نائب رئيس المجلس الإقليمي للورين المسؤول عن الابتكار والتعليم العالي والمكلف بهيكلة شعبة الصحة والتكنولوجيات الحيوية³⁷.

لهذا الفريق عدة تجارب في تجسيد مدخل استشاري مرافقة منتخبيين محليين من أجل مساعدتهم في ترجمة توجههم المقاولاتي في أبعاده الأصلية : الابتكار، الإستباقية والمخاطرة وكان لها مخرجات على مستوى الجماعة الإقليمية الفرنسية حيث تمكن المنتخب المحلي بشكل عام ورئيس البلدية بشكل خاص من تجسيد المشروع، من جهة وعلى مستوى البحث الأكاديمي متمثلة في أطروحات ومقالات نشرت في مجالات علمية راقية وهي (حسب إطلاع الباحثين): (Dethou, 2020; Nobile, 2021; Nobile & Husson, 2017; Nobile & Husson, 2015).

المبحث الثالث: المرافقة كمدخل لتجسيد هذا الدور مع إمكانية التطبيق في ظل التشريع والتنظيم المعمول بهما في الجزائر

انتقل البحث حول مسألة المرافقة بسرعة كبيرة من الإطار القصصي إلى مجال بحث حقيقي حيث خصصت مجلة (Gestion 2000) افتتاحية بعنوان : "المرافقة المقاولانية أوظهور مجال بحث جديد"؛ إذ على سبيل المثال في السنوات العشرين الأولى لمجلة (RIPME) أي من 1987 إلى 2007 مقال واحد فقط استخدم مصطلح المرافقة في العنوان³⁸، وعرف "ماوال بول" المرافقة كمدخل على أنه "علاقة قائمة على مشروع يتم تقاسم أهدافه وطرق تشغيله، وبعبارة أخرى نتيجة حوار أو مقترحات تمت مناقشتها معا والتفاوض بشأنها"³⁹.

في خضم هذه الأعمال المكثفة في مجال البحث هذا، يرى "شابود وآخرون" بروز موضوعين رئيسيين: الهياكل وطرق المرافقة، إذ تناولت الأدبيات الأنجلو ساكسونية المرافقة بشكل أساسي من زاوية الهياكل وخاصة الحاضنات، في حين ركزت الرؤية الفرنكفونية بشكل أكبر على الأفراد وأشكال المرافقة⁴⁰، التي تم وصفها بشكل واسع (أي أشكال المرافقة) بما يتجاوز حدود المجال الواحد للمقاولانية لتجد اليوم صدى في سياق مابعد الحداثة متطلبات جديدة شخصية وأخرى متعلقة بالتنشئة الاجتماعية مما يترتب عنه التساؤل حول أشكال جديدة للمرافقة بالنظر إلى فاعلين أو جهات فاعلة جديدة في عملية المرافقة⁴¹.

يمكن دمج (intégrer) (وتندمج) المرافقة في هذا التنوع (diversité) بقدر ما يكون:

- لدى الأشخاص المرافقين تدريب وثقافات وخبرات وممارسات مختلفة،
- لدى الأشخاص المرافقين (Profils) صفات فريدة وإحتياجات مميزة ومشكلات خاصة يتعين حلها،
- إستحالة أو عدم إمكانية توحيد زمن أو وقت العلاقة فطبيعة المشكلة، خصوصية (Profils) الجهات الفاعلة، السياق كلها تجعل من كل مرافقة عملية مختلفة تماما من خدمة إلى أخرى،
- يعتمد محتوى أو مضمون الخدمة أيضا على: منطق السوق (logique marchande) أو غير السوقية (non marchande)، الوقت المستغرق، مستوى مهارات وقدرات الفاعلين أو الجهات الفاعلة، إلخ⁴².

بالتالي، يوجد من أشكال المرافقة بحسب ما يتطلبه الموقف من طبيعة المشكلة وسياقها، الجهات الفاعلة، عناصر العلاقة، إلخ؛ فثلا في فرنسا رأى نائب رئيس المجلس الإقليمي للورين المسؤول عن الابتكار والتعليم العالي والمكلف بهيكلية شعبة الصحة والتكنولوجيات الحيوية أن: "مشروع هيكلية هذه الأخيرة يقع في إطار مقارنة تعاونية بين عالم المؤسسات والمخابر البحثية، كونها تتضمن أوجه تشابه مع عملية إنشاء مؤسسة"، بالتالي تقدم بطلب مساعدة إلى الجامعة وبالتحديد إلى باحثين تتمحور أعمالهم حول المرافقة المقاولاتية، مما أسفر عن إبرام اتفاقية تعاون (رايح/رايح) بين فريق بحث متخصص في المقاولاتية بجامعة "لورين" والمجلس الإقليمي لـ "لورين"⁴³، أي سياق جديد يتمثل في الجماعات الإقليمية وما تحمله من خصوصية كتنظيم يقع تحت طائلة القطاع غير الربحي، فاعلين جدد وطبيعة مشكلة مختلفة وعناصر علاقة المرافقة مختلفة أيضا: باحثين جامعيين في مجال المرافقة ومنتخبين محليين.

المطلب الأول: مرافقة المنتخب المحلي

توجه مجموعة من الباحثين إلى دراسة ووضع حيز التنفيذ جهاز مرافقة المنتخب المحلي من خلال تطبيق وإثراء مفهوم التوجه المقاولاتي في حقل الجماعات الإقليمية وبروز مفهوم "المنتخب-المقاول" نتيجة تطور مفهوم المقاول السياسي ومن هذه الدراسات نذكر: (Dethou, 2020; Nobile, 2013; Nobile, 2021; Nobile & Husson, 2017; Nobile & Husson, 2015). كما يؤكد "ديديه نوبيل" على أن الأعمال حول المقاول السياسي نشأت وتطورت بفضل مسامية حقبة بين عدة مجالات علمية متخصصة (العلوم السياسية، علم الاقتصاد، علوم التسيير)، لدرجة أنه في بعض الأحيان تمكنت من محو الحدود بين هذه المجالات لفائدة إثراء نظرية المقاول السياسي⁴⁴.

تضمنت هذه الأعمال دراسات حالة مرافقة جماعات إقليمية، تحديدا منتخبين محليين ورؤساء بلديات بناء على طلب منهم قصد حل مشكلات، أين القرارات المتخذة لتجسيد الرؤية المعبر عنها من طرف المنتخبين المحليين خلال عملية المرافقة تعكس شكل (profil) خاص للمقاول هو: "المنتخب المقاول"، وتوصلت في مجملها إلى أن التوجه المقاولاتي لدى الجماعة الإقليمية يعطي الأولوية للقضايا الاجتماعية، إضافة إلى أبعاده الكلاسيكية (الابتكار، الإستباقية، الخاطرة).

في الواقع، لم يكن السعي عن الربح السياسي كما يراه (فرانسوا فاكشيني (Facchini (2006)، المحرك أو الدافع الأساسي للمنتخبين المحليين، فالبعد الاجتماعي الذي ينطوي على شكل من أشكال التفاني للمجتمع والسعي لتحسين رفاهية السكان والاهتمام بالأجيال القادمة، كان له الأفضلية دائما عند عملية صنع القرار.

فحسب (Nobile & Husson) إن تكريس المنتخبين المحليين أنفسهم لتصميم المشروع وإدارة المؤسسة العمومية المحلية (SPL) دون مقابل مالي وتنازلهم عن التعويضات والمكافأة (rémunération) بدلا من المطالبة بها، وتصرفاتهم التي لا توجي بالبحث عن الربح المفترس (Profit de Prédation)، أيضا إستبعاد كل من البحث عن الربح الجماعي (Profit Collectif) الذي يتم جنيه عن طريق تحمل تكلفة العمل الجماعي مما يتيح للجماعة فرصة تحقيق مصالح مشتركة وبيع التمثيل (Profit de Spécialisation Politique) كوسيلة لجني الأرباح السياسية عن طريق عرض المنتخب المقاول السياسات العمومية التي من المحتمل أن تثير إهتمام الناخبين⁴⁵

في حين يرتبط هذا التفاني لخدمة المجتمع إرتباطا وثيقا بالبعد الاجتماعي للتوجه المقاولاتي لدى الجماعة الإقليمية، فمثلا في حالة مشروع هيكة شعبة الصحة التكنولوجيات الحيوية بإقليم لورين هو تحسين الظروف المعيشية والرفاهية، مروراً بخلق فرص العمل وتقديم عرض لرعاية صحية إقليمية عالية الجودة إضافة إلى مساهمة تطوير قطب التصوير بالرنين المغناطيسي (IRM) على مستوى عالمي في لورين في جذب أفضل الباحثين في هذا المجال إلى المنطقة، بالتالي تحسين جودة الرعاية الصحية بشكل كبير⁴⁶.

أما الاهتمام بالأجيال القادمة، يتجلى في توفير نموذج جديد للتنمية، يعتمد على: أحدث التقنيات، ضرورة توفير إطار معيشي عالي، آفاق اقتصادية طويلة الأجل، إحترام البيئة، مع ضرورة إعطاء الإقليم صورة قيمة، بالتالي قلب الصفحة على صناعة الصلب بإقليم لورين⁴⁷ (Nobile & Husson, 2017, p. 31).

بالنسبة لأبعاد التوجه المقاولاتي الكلاسيكية، أظهرت الجماعات الإقليمية ميلها نحو الابتكار على عدة مستويات، أولا فضل المنتخبون المحليون مدخل المرافقة من طرف باحثين متخصصين في مجال المقاولاتية بدلا من تكليف هيئة إستشارية أو مكتب دراسات كآلية لبلورة فكرة المشروع وتجسيدها، ثانيا تبني خيار إنشاء مؤسسة عمومية محلية من الجانب القانوني، أخير تجسد الابتكار في حقيقة استخدام صندوق التعبئة الاقتصادية

من الناحية المالية، مما يسمح الاستفادة من إعفاء أصحاب المشاريع التكنولوجية من إجراءات شاقة للحصول على التمويل بفضل فكرة إنشاء الشباك الوحيد⁴⁸.

تنعكس الإستباقية في إهتمام المنتخبين المحليين بمختلف متغيرات المشروع مقارنة مع توقعات أصحاب المصلحة ؛ فمثلا من خلال إختيار سياسة تطوعية متوسطة وطويلة الأجل، توقع المنتخبين المحليين احتياجات متزايدة للمستخدمي شبكة تدفق التلفاز بفضل خدمة عالية التدفق التي ستوفرها عملية تجديد الشبكات، مما حفز الأقاليم الأخرى التي لا يمكنها تقديم مثل هذه الخدمة إلى الانضمام إلى (SPL) التي تم إنشائها حيث منذ بدء النشاط في أكتوبر 2015 طلبت بلديتين مجاورتين الدخول في رأس مال (SPL)⁴⁹.

فيما يتعلق بالمخاطرة، تُعرض الجماعة الإقليمية نفسها لاحتمال وقوع خسائر كبيرة ذات أثر إجتماعي فالقرارات المتخذة قد لا تؤدي إلى خلق القيمة المتوقعة وخلق فرص العمل، بل على العكس من ذلك ، يمكن أن تؤدي إلى تكثيف الضغط الضريبي اللازم لتمويل المشاريع وانخفاض في القدرة الشرائية للمواطنين. من الناحية المالية لا تزال المخاطرة محدودة للغاية فمثلا ألزم المنتخبون بلدياتهم فقط بمبلغ (€ 37000) من المبلغ اللازم ، على أن يتم توفير ضمان القرض الذي حصل عليه (Orne THD) من قبل السلطتين من الناحية القانونية، يمكن اتهام (SPL) بالتقاط العملاء من قبل المشغلين الحاليين طالما أن العملاء الحاليين للشركات المملوكة للدولة سيتم تحويلهم تلقائيا إلى الشركة الجديدة. علاوة على ذلك ، تتعرض البلديات الثلاث لخطر الخسارة من حيث التأثير الاجتماعي إذا لم تتحقق آفاق التنمية الاقتصادية للإقليم. أخيراً، في حالة الفشل ، يُعرض المنتخبين المحليين أنفسهم باحتمالية الخسائر من حيث الدعم غير المالي أيضا قد يعني هذا الهزيمة في الانتخابات المقبلة⁵⁰.

المطلب الثاني: إمكانية تطبيق مرافقة الجامعة للمنتخب المحلي في ظل التشريع

والتنظيم المعمول بها

عمد المشرع الجزائري على أن تؤدي الجماعات الإقليمية الأدوار الموكلة لها في مجالات التنمية بنجاعة، فخص إدارتها بقوانين أساسية تضبط حركة الموظفين وفق هيكل تنظيمي متناسق يحدد كل الوظائف وعلاقاتها، بهدف دعم القائمين على الجماعات الإقليمية سواء

كانوا منتخبين و/أو معينين في تجسيد البرامج التنموية المسطرة وتحسين المستوى المعيشي للمواطن مع التطلع لتلبية رغباته المتزايدة والمتجددة وبالتالي تحقيق الرفاه للمجتمع المحلي. على رأس هذه النصوص القانون رقم 10-11، المتعلق بالبلدية⁵¹ والقانون رقم 07-12، المتعلق بالولاية⁵² الذين هما بمثابة ميثاق بالنسبة للجماعات الإقليمية في الجزائر، فعند تصفح ما جاء به كلا القانونين يتراءى أن الجماعات الإقليمية في الجزائر تتمتع باستقلال عضوي الذي يقصد به إستقلال أعضاء الهيئة أو الجهاز الذي يمثل الجماعات الإقليمية ويعبر عن إرادتها أي المجالس المنتخبة وهي هيئات محلية تختار من البيئة المحلية وتشعر بالانتماء إلى المجتمع المحلي، بالتالي تكون أقرب للسكان وأعرف بمصالحهم وأقدر على تحقيق هذه المصالح وإستقلال وظيفي : فالمجلس المنتخب مختصا اختصاصا أصيلا بإدارة شؤون الوحدة المحلية وإستقلال مالي أي قدرة المجلس على تكوين موارد مالية خاصة وحرية التصرف فيها.

حيث جاءت المادة (04) من القانون رقم 10-11 على أنه "يجب على البلدية أن تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالأعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان"⁵³ وتضيف المادة 169 من نفس القانون أن البلدية مسؤولة عن تسيير مواردها المالية الخاصة بها وهي مسؤولة أيضا عن تعبئة مواردها، مما يؤكد على الإستقلال المالي للبلدية كجماعة إقليمية⁵⁴.

وعليه، يمكن للجماعات الإقليمية في الجزائر ولا سيما البلدية أن تكون سباقة ومبادرة في اقتناص الفرص بحيث يبادر المجلس الشعبي البلدي بكل عملية ويتخذ كل إجراء من شأنه التحفيز وبعث تنمية نشاطات إقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي كما نصت المادة 111 من قانون البلدية⁵⁵، قادرة على الابتكار وتجسيده بما يُمكنها من خلق وجعل إقليمها جذاب في ظل تنافسية شرسة للأقاليم، وهذا لن يتأتى دون درجة ما من المخاطرة، فالمشرع سمح للبلدية اللجوء إلى القرض لإنجاز مشاريع منتجة للمداخيل بموجب الفقرة الأولى من المادة 174، إلا أن الفقرة الثانية والأخيرة من نفس المادة تُنص على أنه تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم⁵⁶، هذا التنظيم لم يصدر بعد (حسب اطلاع الباحثان) ولم يتم المطالبة من طرف المجالس الشعبية البلدية المنتخبة.

إضافة إلى أن البلدية لها الحق في أن تشجع وتدعم كل نشاط أو مساهمة أو مبادرة فردية أو جماعية تهدف إلى إنجاز مشاريع ذات منفعة عامة بموجب الفقرة 2 من المادة 175 من قانون البلدية ونفس الشيء تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم⁵⁷.

أما بالرجوع إلى نص المادة 179 من قانون البلدية⁵⁸ تحتوي ميزانية البلدية على قسمين: قسم التسيير، قسم التجهيز والاستثمار، ويحتوي قسم التسيير على توقعات نفقات وإيرادات دائمة تُمكن القائمين على الجماعة الإقليمية بالتسيير الحسن لمختلف المصالح التابعة لهذه الجماعة الإقليمية (أنظر الجدول رقم 1)

جدول رقم 1 : نفقات وإيرادات قسم التسيير للبلدية

الإيرادات	النفقات
■ ناتج الموارد الجبائية المرخص بتحصيلها لفائدة البلديات ■ المساهمات وناتج التسيير الممنوح من من الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، ■ رسوم وحقوق ومقابل الخدمات المرخص بها ■ ناتج ومداخيل أملاك البلدية.	■ أجور وأعباء مستخدمى البلدية ■ التعويضات والأعباء المرتبطة بالمهام الانتخابية ■ المساهمات المقررة على الأملاك ومداخيل البلدية ■ نفقات صيانة الأملاك المنقولة والعقارية، ■ نفقات صيانة طرق البلدية ■ المساهمات البلدية والأقساط المترتبة عليها ■ الاقتطاع من قسم التسيير لفائدة قسم التجهيز والاستثمار، ■ فوائد القروض ■ أعباء التسيير المرتبطة باستغلال تجهيزات جديدة ■ مصاريف تسيير مصالح البلدية ■ الأعباء السابقة

المصدر: أنظر المادتين 195 و198 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011

أما قسم التجهيز فيشمل على المبالغ المخصصة لتجهيز المصالح والوسائل المادية وإنجاز المشاريع المختلفة وتمويل قسم التجهيز والاستثمار يجب أن يتم آليا وإجباريا فبموجب المادة 151 من قانون البلدية⁵⁹ "كل قسم يحتوي على النفقات والإيرادات ويكون متوازنا إجباريا مع إقطاع إجباري لـ 10 % على الأقل من قسم التسيير لتمويل قسم التجهيز الاستثمار" (أنظر الجدول رقم 2)

جدول رقم 2: نفقات وإيرادات قسم التجهيز والاستثمار للبلدية

الإيرادات	النفقات
■ الإقطاع من إيرادات التسيير المنصوص عليها في المادة 198 أدناه، ■ ناتج الاستغلال لامتياز المرافق العمومية البلدية، ■ الفائض المحقق من المصالح العمومية المسيرة في شكل مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري، ■ ناتج المساهمات في رأس المال، ■ إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية والولاية، ■ ناتج التمليك، الهبات والوضايا المقبولة، ■ كل إيرادات المؤقتة او الضرفية، ■ ناتج القروض	■ نفقات التجهيز العمومي ■ نفقات المساهمة في رأس المال بعنوان الاستثمار ■ تحديد رأس المال القروض ■ نفقات إعادة تهيئة المنشآت البلدية

المصدر: المادتين 195 و198 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011

وبالمثل بالنسبة لميزانية الولاية فإنه يقتطع من إيرادات التسيير مبلغ يخصص لتغطية نفقات قسم التجهيز والاستثمار وفقا للشروط التي يحددها التنظيم⁶⁰ (المادة 159 الفقرة الأولى منها من قانون الولاية).

إن الحديث عن الاستثمار يقود إلى الحديث عن العائد المترتب عن هذا الإستثمار بغض النظر عن نوع وطبيعة النشاط الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الربح، بالتالي هل يوجد استثمار بمعنى المصطلح في الجماعة الإقليمية في الجزائر؟ إضافة إلى أنه يُمكن للبلدية يمكن أن تنشئ "مؤسسات عمومية بلدية" تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة من أجل تسيير مصالحها وتأخذ هذه المؤسسات ذات طابع إداري أو ذات طابع صناعي وتجاري مع وجوب على التي ذات الطابع الصناعي والتجاري أن توازن بين إيراداتها ونفقاتها⁶¹ (المادتين 153 و154 من قانون البلدية) في حين خص المشرع الجزائري المجلس الشعبي الولائي بصلاحيات إستحداث "مؤسسات عمومية ولائية" ذات طابع إداري أو ذات طابع صناعي وتجاري بموجب مداولة بهدف تسيير المصالح العمومية وتتمتع هذه المؤسسات بالشخصية المعنوية والإستغلال المالي⁶² (المواد 146 إلى 148 من قانون الولاية).

مما سبق يمكن القول أن المشرع الجزائري وضع الأرضية للجماعات الإقليمية لكي تقوم بالاستثمار لكن هل تتوفر المجالس المحلية المنتخبة على الإرادة السياسية أو المطالبة بما يستلزم لتطبيق ذلك؟ وهل تنشئة المنتخب المحلي في بكل جوانبها : إجتماعية، ثقافية، إقتصادية وسياسة، أنتجت منتخب محلي وبالتالي رئيس بلدية يرقى إلى مفهوم "المنتخب-المقاول"؟.

لكن مع تظافر الجهود بين المشرع و الجماعات الإقليمية والجامعة الجزائرية يمكن تحقيق ذلك من خلال تطبيق مدخل المرافقة المقاولاتية، حيث يمكن باحثين متخصصين أو فرق بحثية في مجال المقاولاتية ولا سما المقاولاتية السياسية أن تلعب دور فعال في ترجمة الجماعات الإقليمية في الجزائر لتوجهها المقاولاتي من خلال أبعاده الأساسية وهي الابتكار والاستباقية والمخاطرة.

بالتالي الخروج من معضلة الجماعات الإقليمية لا سيما البلدية العاجزة والإتكالية إلى بناء بلدية قادرة على خلق الثروة عن طريق خلق أقاليم جذابة وتنافسية.

خاتمة:

الجماعات الإقليمية في الجزائر كمثيلاتها في العالم يتعين عليها إنجاز المهام المضطلة بها وتحقيق الأهداف المسطرة، في ظل محدودية الموارد وتطور وتزايد وتنوع

حاجات السكان وطلباتهم والمساهمة في التنمية الشاملة من خلال إقتصاد محلي مستدام قوي مدر للثروة، لكن من المستحيل تحقيق هذا التوفيق في ظل وجود الجماعات الإقليمية لا سيما بلدية إتكالية و أو عاجزة على خلق الثروة.

لكن يمكن تحقق ذلك بتظافر الجهود بين المشرع والحكومة والساسة والجماعات الإقليمية والجامعة الجزائرية، لتدشنة سوسيوسياسية تنتج في المقام الأول مرشحين للانتخابات المحلية قادرين على تقديم برامج ناجعة تعالج مشاكل المواطن المحلي ومتطلباته وحاجياته بالدرجة الأولى، تشخيص الإقليم المحلي لجعله إقليم جذاب، إلخ وتكوين ومرافقة المنتخب المحلي بشكل عام ورئيس المجلس الشعبي البلدي بشكل خاص ليرقى إلى مفهوم⁶³المنتخب المقاول في المقام الثاني، فالمنتخب المقاول المحلي " هو شخص له هدف إجتماعي معلن وبصرف النظر عن إنتمائه السياسي ، يظهر الابتكار والاستباقية والمخاطرة و يجمع بين الوسائل العمومية والخاصة من أجل خلق قيمة اقتصادية واجتماعية على إقليمه" (Nobile & Husson, 2015, p. 85).

إن تبني مدخل المرافقة المقاولاتية في سياق الجماعات الإقليمية يمكن أن يؤدي دور فعال في ترجمة الجماعات الإقليمية في الجزائر لتوجهها المقاولاتي من خلال أبعاده الأساسية وهي الابتكار والاستباقية والمخاطر أن تكون هذه المرافقة من طرف باحثين أو فرق بحثية متخصصة في مجال المقاولاتية ولا سيما المقاولاتية السياسية.

الاقتراحات

- بناء جماعة إقليمية سباقية ومبادرة في اقتناص الفرص، قادرة على الابتكار وتجسيده بما يمكنها من خلق وجعل إقليمها جذاب في ظل تنافسية شرسة للأقاليم، يتطلب بناء فكر مقاولاتي لدى الجماعات الإقليمية في الجزائر.
- وضع حيز التنفيذ العلاقة بين الجماعات الإقليمية والجامعات الجزائرية وحتى الخارجية، من خلال آلية المرافقة المقاولاتية إضافة إلى إستغلال البحوث الدراسات الجامعية التي تمت بالصلة.

■ تقديم الدعم المناسب لتحفيز وتشجيع إطارات الجماعات الإقليمية الحاصلين على شهادات دراسات عليا كمارسين وباحثين في نفس الوقت من خلال إنشاء مركز بحث أو تكوين فرق بحث تضم هذه الإطارات وباحثين جامعيين متخصصين.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ قائمة المصادر:

أ- الدساتير (إن تم العمل به)

ج - القوانين:

1. القانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011. المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37.
2. القانون رقم 07-12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012. المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12.
3. القانون رقم 12-19 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، المعدل والمتمم للقانون 09-84 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 78.

ثانيا/ قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1. ابراهيم عصمت مطاوع. (1973). التخطيط للتعليم العالي (الإصدار الأول). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
2. محمد العربي ولد خليفة. (1989). المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ب- الأطاريح والمذكرات الجامعية:

1. بوساحة نجاد. (2018). الجامعة الجزائرية وإشكالية إنتاج المعرفة مقارنة سوسيولوجية. أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.
2. قوجيل محمد. (2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر-دراسة تطبيقية-. أطروحة دكتوراه في علو التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

3. Nobile, D. (2013). Application du concept d'orientation entrepreneuriale au champ des collectivités territoriales : Mise en place d'un dispositif d'accompagnement de l'élue entrepreneur. 1-300. (Doctoral dissertation, Université de Lorraine).

ج- المقالات في المجلات:

1. بوحنية قوي. (2005). التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات رؤية نقدية استشرافية. مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة(8)، 163-182.
2. جابر قاسم حبيب. (1999). الجامعة والنخبة خدمات متبادلة. مجلة الانشاء العربي للعلوم الانسانية (90).
3. زراولة رفيق. (2009). الهيكلة التنظيمية للمؤسسات الجامعية. مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة باتنة (20).
4. فيدومة عبد الحق. (2012). ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 1 (1)، 119-134.
5. Basso, O., Fayolle, A., & Bouchard, V. (2009). **L'orientation entrepreneuriale, histoire de la formation d'un concept**. *Revue française de gestion*(195), 175-192.
6. Ben Mahmoud Juini, S., Paris, T., & Bureau, S. (2010). **La Recherche-Accompagnement: Entre Accompagnement et Recherche-Intervention**. *Revue de l'Entrepreneuriat*, 9(2), 56-75.
7. Chabaud , D., Messegheem , K., & Sammut , S. (2010). **Vers de Nouvelles Forme d'Accompagnement**. *Revue de l'Entrepreneuriat*, 9(2), 1-5.
8. Covin, J., & Walles, W. (2012). **The measurement of entrepreneurial orientation**. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 36(4).
9. Dethou, V. (2020). **L'agir entrepreneurial comme grille de lecture de l'élue-entrepreneur**. *Projectics/Proyética/Projectique* (25), 47-66.
10. Fabbri, J., & Charue-Duboc. (2013). **Un Modèle d'Accompagnement Entrepreneurial fondé sur des Apprentissages au sein d'un Collectif d'Entrepreneurs: le cas de La Rucche**. 17(3), 86-99.
11. Facchini, F. (2006). **L'Entrepreneur Politique et son Territoire**. *Revue de l'Economie Régionale & Urbaine*(2), 263-280.
12. Ferran , N. (s.d.). **Les élus municipaux à l'épreuve l'offre participative: La fabrique d'un rôle politique**. 1-23.

13. Huron, D. (2001). **Une typologie de maires entrepreneurs politiques comme au conseil dans les mairies.** *Revue Politique et Management Public.*
14. Jaziri, R. (2019). **L'entrepreneuriat politique au regard de la théorie des conventions : Vers une typologie des Maires Entrepreneurs Politiques (MEP).** *Revue Européenne du Droit Social*(1), 49-73.
15. Lumpkin, G., & Dess, G. (1996). **Clarifying the entrepreneurial orientation construct and linking it to performance.** *Academy of Management Review*, 27 (1), 135-172.
16. Messaghem, K., Sammut, S., Chabaud, D., Carrier, C., & Thurik, R. (2013). **L'Accompagnement entrepreneurial une industrie en quête de leviers de performance.** *Management International*, 17(3), 65-71.
17. Miller, D. (1983). **The correlates of entrepreneurship in three types of firms.** *Management Science*, 29(7), 770-791.
18. Miller, D. (2011). **Miller(1983) Revisited: A Reflection on EO Research and Some suggestions for the Future.** *Entrepreneurship Theory and Practice*, 873-894.
19. Morris, M., Webb, J., & Franklin, R. (2011). **Understanding the Manifestation of Entrepreneurial Orientation in the Nonprofit Context.** *Entrepreneurship Theory and Practice*, 947-971.
20. Nobile, D. (2021). **Intégrer la complexité dans la question du développement territorial par une posture entrepreneuriale es élus: le cas de la SPL destination Amnéville.** *Revue Gestion et Management Public*, 9(3), 9-27.
21. Nobile, D., & Husson, J. (2015). **La prospective au service de l'élu entrepreneur.** *Revue Projectics/Proyéctia/Projectique* (15), 73-89.
22. Nobile, D., & Husson, J. (2017). **L'orientation entrepreneuriale d'une collectivité territoriale vue à travers le prisme d'une démarche d'accompagnement.** *Management & Avenir*, 91(1), 1-15.
23. Paul, M. (2003). **Ce qu'accompagner veut dire.** *Carrierliogie*, 9(1 et 2), 121-144.
24. Paul, M. (2010). **L'Accompagnement: Un Enjeu Sociopolitique pour les Territoires et les Politiques Educatives.** *Revue Cahier de l'action*(30), 25-33.

25. Randerson, K., & Fayolle, A. (2010). **Management Entrepreneurial et Orientation Entrepreneuriale: Deux concepts aussi différents?** *Cahiers de recherche* (20010-04E4), 1-16.
26. Schmitt, C. (2016). **IDéO© : une méthode pour aider les entrepreneurs à concevoir leur vision entrepreneuriale.** *Revue Internationale P.M.E.*, 29 (1), 19-26.
27. Zerbinati, S., & Souitaris, V. (2005). **Entrepreneurship in the public sector : a framework of analysis in European local government.** *Entrepreneurship anegional Development*, 17(1), 43-64.

د- المقالات في الملتقيات والندوات:

1. Schmitt, C., Berger-douce, S., & Bayad, M. (2004). **Les Incubateurs Universitaires et Paradoxe de Relation Université et Entrepreneuriat.** *7ème CIFEPME*, (pp. 1-15). Montpellier.

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

1. Benachenhrou, M. (1972). *L'université face au défi du développement*. Consulté le 22/08/2022, sur Le Monde diplomatique: <https://www.monde-diplomatique.fr/1972/01BENACHENHOU/30739partage>
2. Djekoun, A. (2020). **L'Université Algérienne entre le Renforcement de ses acquis et Préparation des Perspectives de son Evolution.** Constantine: Université Frères Mentouri.
3. Monsinjon, S., Gibert, V., Legouira, M., Haddad, S., & Patey, A. (s.d.). *L'Enseignement Supérieur Algérien à l'heure de la Gouvernance Universitaire -Rapport Final-*. Récupéré sur www.esagovproject.eu
4. Word Bank. (2012). *Rapport sur la Gouvernance des Université en Algérie.*

الهوامش والإحالات:

¹ القانون رقم 19-12 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 11 ديسمبر سنة 2019، المعدل والمتمم للقانون 84-09 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1404 الموافق 4 فبراير سنة 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78.

² وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2021). *حصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جويلية 2020 إلى جوان 2021*. الجزائر.

- ³ Miller, D. (2011). **Miller (1983) Revisited: A Reflection on EO Research and Some suggestions for the Future.** *Entrepreneurship Theory and Practice*, p. 874.
- ⁴ Lumpkin, G., & Dess, G. (1996). **Clarifying the entrepreneurial orientation construct and linking it to performance.** *Academy of Management Review*, 27(1), 135-172.
- ⁵ Covin, J., & Walles, W. (2012). **The measurement of entrepreneurial orientation.** *Entrepreneurship Theory and Practice*, 36(4). P.679.
- ⁶ Lumpkin & Dess, 1996, pp. 136-137.
- ⁷ Nobile, D. (2013). **Application du concept d'orientation entrepreneuriale au champ des collectivités territoriales : Mise en place d'un dispositif d'accompagnement de l'élue entrepreneur.** 1-300. (Doctoral dissertation, Université de Lorraine). France.
- ⁸ Morris, M., Webb, J., & Franklin, R. (2011). **Understanding the Manifestation of Entrepreneurial Orientation in the Nonprofit Context.** *Entrepreneurship Theory and Practice*, 947-971.
- ⁹ Facchini, F. (2006). **L'Entrepreneur Politique et son Territoire.** *Revue de l'Economie Régionale & Urbaine* (2), 263-280.
- ¹⁰ Nobile, 2013, p. 30
- ¹¹ Facchini, F, 2006
- ¹² Nobile, 2013, p. 30
- ¹³ Nobile, 2013, pp. 31-32
- ¹⁴ Nobile, 2013, pp. 32-34
- ¹⁵ Nobile, 2013, pp. 39-41
- ¹⁶ Huron, D. (2001). **Une typologie de maires entrepreneurs politiques comme au conseil dans les mairies.** *Revue Politique et Management Public*.
- ¹⁷ Zerbinati, S., & Souitaris, V. (2005). **Entrepreneurship in the public sector: a framework of analysis in European local government.** *Entrepreneurship aneional Development*, 17(1), 43-64
- ¹⁸ زراولة رفيق. (2009). **الهيئة التنظيمية للمؤسسات الجامعية.** *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية.* جامعة باتنة. العدد 20. ص 182.

- ¹⁹ محمد العربي ولد خليفة. (1989). المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 177.
- ²⁰ بوساحة نجا. (2018). أطروحة دكتوراه الجامعة الجزائرية وإشكالية إنتاج المعرفة مقارنة سوسيولوجية. كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر. ص 14.
- ²¹ جابر قاسم حبيب. (1999). الجامعة والنخبة خدمات متبادلة. مجلة الانشاء العربي للعلوم الانسانية (90)، ص 134
- ²² بوساحة نجا، 2018، مرجع سابق، ص 156.
- ²³ بوساحة نجا، 2018، مرجع سابق، ص 158.
- ²⁴ إبراهيم عصمت مطاوع (1973)، التخطيط للتعليم العالي. الطبعة الأولى. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. ص.ص 344-345
- ²⁵ بوساحة نجا، 2018، مرجع سابق، ص 159.
- ²⁶ بوساحة نجا، 2018، مرجع سابق، ص 160.
- ²⁷ بوحنية قوي. (2005). التعليم الجامعي في ظل ثورة المعلومات رؤية نقدية استشرافية. مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة(8)، ص 164.
- ²⁸ بوساحة نجا، 2018، مرجع سابق، ص 162.
- ²⁹ بوساحة نجا، 2018، مرجع سابق، ص 169.
- ³⁰ Word Bank. (2012). *Rapport sur la Gouvernance des Université en Algérie*.
- ³¹ Benachenhou, M. (1972). *L'université face au défi du développement*. Consulté le 22/08/2022, sur Le Monde diplomatique: <https://www.monde-diplomatique.fr/1972/01BENACHENHOU/30739partage>
- ³² Word Bank, 2012, p. 4
- ³³ Word Bank, 2012, p. 4
- ³⁴ Benachenhou, 1972
- ³⁵ بوساحة نجا، 2018، مرجع سابق، ص 174.
- ³⁶ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021، مرجع سابق، ص 16.
- * IDéO©: Identification et Développement des Opportunités d'affaires.
- ** Laboratoire CEREFGE: Centre Européenne de Recherche en Economie Financière et Gestion des Entreprises.
- ³⁷ Nobile, 2013

³⁸ Chabaud , D., Messeghem , K., & Sammut , S. (2010). **Vers de Nouvelles Forme d'Accompagnement**. *Revue de l'Entrepreneuriat*, 9(2).

³⁹ Paul, M. (2010). **L'Accompagnement: Un Enjeu Sociopolitique pour les Territoires et les Politiques Educatives**. *Revue Cahier de l'action* (30), p.29.

⁴⁰ Chabaud , Messeghem , & Sammut , 2010, p. 1

⁴¹ Chabaud , Messeghem , & Sammut , 2010, p. 3.

⁴² Chabaud, Messeghem, & Sammut, 2010, p. 5

⁴³ Nobile, 2013

⁴⁴ Nobile, 2013, p. 30

⁴⁵ أنظر إلى كل من:

Nobile, D., & Husson, J. (2015). **La prospective au service de l'élu entrepreneur**. *Revue Projectics/Proyectia/Projectique*(15).

Nobile, D., & Husson, J. (2017). **L'orientation entrepreneuriale d'une collectivité territoriale vue à travers le prisme d'une démarche d'accompagnement**. *Management & Avenir*, 91(1).

⁴⁶ Nobile & Husson, 2017, op.cit.

⁴⁷ Nobile & Husson, 2017, op.cit. p. 31

⁴⁸ Nobile & Husson, 2015; 2017, op.cit.

⁴⁹ Nobile & Husson, 2015, op.cit. p. 85

⁵⁰ Nobile & Husson, 2015, op.cit. p. 85

⁵¹ القانون رقم 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011. المتعلق بالبلدية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 37.

⁵² القانون رقم 07-12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012. المتعلق بالولاية. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12.

⁵³ أنظر المادة (04) من القانون رقم 10-11

⁵⁴ أنظر المادة (169) من القانون 10-11

⁵⁵ المادة (111) من القانون 10-11

⁵⁶ المادة (174) من القانون رقم 10-11

⁵⁷ المادة (175) من القانون رقم 10-11

⁵⁸ المادة (179) من القانون رقم 10-11

⁵⁹ المادة 151 من قانون البلدية

⁶⁰ المادة 159 الفقرة الأولى منها من قانون الولاية

⁶¹ المادتين 153 و154 من قانون البلدية

⁶² المواد 146 إلى 148 من قانون الولاية

⁶³ Nobile & Husson, 2015, p. 85